

# مجلة العلوم الإنسانية

## للجمهورية الإسلامية الإيرانية

### في هذا العدد

- ١ طاهره الصمصم  
الدكتور محمد ابراهيم حليعة التوشترى
- ١٨ محمى حول شحصه لغمان الحكم و النطسفات الوارده منه  
الدكتور محمدباقر ححق ، عبداللّه موحدى محم
- ٢٨ المؤنراب الهامه فى الأدب العربى الحدب  
الدكتور فرامرر ميررانى
- ٤٤ ضروره إجراء الدراسات النطسفه لطلاب اللعاب الاحسه فى الجامعات  
الدكتوره مصوره رركوب

# مجلة العلوم الإنسانية للمهورية الإسلامية الإيرانية

المدير المسؤول و رئيس التحرير  
الدكتور صادق آئينهوند

## لجنة التحرير

الدكتور جواد اژه‌اي (علم النفس)  
الدكتور جليل تجليل (الآداب الفارسية)  
الدكتور محمد سعيد تسليمي (الإدارة)  
الدكتور نجف قلي حبيبي (الفلسفة)  
الدكتور فيروز حريري (الآداب العربية)  
الدكتور جعفر شهيدى (التاريخ الإسلامى)  
الدكتور هادي عالمزاده (الحضارة الإسلامية و تاريخها)  
الدكتور ابوالقاسم كرجي (الحقوق و أصول الفقه)  
المهندس ميرحسين موسوي (علم السياسة)  
الدكتور علي ميرعادي (فقه اللغة)

## المدير الداخلي

الدكتور حسين اعتادي

## لجنة التنقيح

علياء الانتصاري (القسم العربي و الترجمة)

## المشرف على الطباعة

سياوش مشهدي سلمان

ترسل جميع الأبحاث و المراسلات إلى العنوان التالي: تهران - خيابان انقلاب - تقاطع فلسطين

ساختمان شهيد اسلاميه - طبقه چهارم

صندوق پستی ۴۴۳-۱۳۱۴۵

الهاتف: ۶۴۶۲۷۰۷ / فاكس: ۶۴۶۸۱۸۰ (۰۲۱)

ماورد في هذا العدد يُعبّر عن آراء الكُتاب أنفسهم و لا يعكس  
بالضرورة آراء لجنة التحرير أو سياسة مركز الدراسات العلمية

## ظاهرة التضمين

الدكتور محمد ابراهيم خليفة الشوشري  
عضو الهيئة العلمية - جامعة الشهيد بهشتي

التضمين: هو ان يُشرب العربُ الفصحاءُ لفظاً معنى لفظ آخر. فتتعدّد بذلك المشابهة بينهما، فيأخذ اللفظ المشرب حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعليين، أم اسميين، أم حرفيين، أم مختلفين.

فإذا كان اللفظان فعليين -مثلاً- وكان الفعل المشرب لازماً، والفعل الآخر متعدياً، صار الفعل المشرب الملازم متعدياً، والعكس صحيح، لذلك صار التضمين من موارد تعدية الأفعال اللازمة، ومن موارد تحويل الأفعال المتعدية الى أفعال لازمة.

وقد تفرد هذا البحث بأنه استوعب جميع أنواع هذه الظاهرة، واستقصى كل جوانبها المختلفة وصورها المتنوعة، ودرسها دراسة نقدية شاملة دقيقة لم يسبق لها نظير، ودعمها بالأمثلة الكافية من القرآن الكريم والشعر. مبيناً الدور الوظيفي لهذه الظاهرة اللفوية اللطيفة. ومشيراً الى قرار المجمع اللغوي القاهري في خصوص قياسية هذه الظاهرة، وما اشترطه في ذلك، وذاكراً اختلاف العلماء في التضمين، وخفاءه على بعضهم للطفاته.

علماً بأن اللفظ المضمن يتجرد - في هذا القياس - من حكمه الاصلي ليأخذ حكم اللفظ الذي استعمل بمكانه، وهل يتجرد من معناه الأصلي أيضاً ليتفرع للدلالة على معنى ذلك اللفظ؟ الظاهر أن اللفظ المضمن يتجرد من حكمه ومعناه ليأخذ حكم اللفظ الذي ناب عنه وليدل على معناه. هذا هو الظاهر.

لكن الزمخشري ذهب الى ان اللفظ المضمن معنى لفظ آخر انما يتجرد من حكمه فقط. أما معناه الاصل فلا

التضمين لغةً ان تودع شيئاً في شيء آخر وتجعله فيه، وتقول: ضمنتُ الشيء الوعاء، أي جعلته فيه وأودعته اياه<sup>(١)</sup>.

والتضمين في الاصطلاح النحوي - ما فهمته أن يُشربَ العربُ الفصحاءُ لفظاً معنى لفظ آخر<sup>(٢)</sup>. فتتعدّد بذلك المشابهة بين هذين اللفظين. فيأخذ اللفظ المشربُ حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعليين - وهو الأكثر شيوعاً - أم اسميين أم حرفيين أم مختلفين.

ضابط التضمين. «أن يكون الأول والثاني مجتمعان في معنى عام»<sup>(٩)</sup> فيتجرد اللفظ المضمن من حكمه فقط ليأخذ حكم اللفظ الآخر وليدل على معنيين.

الدور الوظيفي الذي لعبه التضمين:

يتمثل الدور الوظيفي للتضمين في النقاط التالية:

١ - دلالة على حيوية اللغة العربية وقدرتها على استمرار معاشيتها ومواكبتها للانسان، فهو - فيما أرى - أصل يقف في مصاف بقية الاصول الدالة على سعة اللغة وحيويتها، كالاقتناع والنحت والألحاق وغيرها، فيمكن الاستفادة منه في الاستعمال شعرا ونثرا، إذ يستطيع الشاعر والنثر استعمال كلمة بمكان كلمة أخرى تؤدي معناها وتأخذ حكمها.

٢ - ان بعض العلماء كابن جني استدلوا بالتضمين على وجود لفظين في اللغة بمعنى واحد، قال: «وفيه»<sup>(١٠)</sup> ايضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقاً بين (قعد) و(جلس)، وبين (ذراع) و(ساعد) ...»<sup>(١١)</sup>.

٣ - أن كلمة واحدة تأخذ حكم كلمة أخرى وتدل على معنى الكلمتين في آن واحد، لذلك ذهب بعض الباحثين المحدثين الى ان الغرض من التضمين هو الایجاز<sup>(١٢)</sup>.

وقد سبق الزمخشري - فيما يبدو - الى ذلك إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿... ولا تعدُ عينك عنهم تُريدُ زينةَ الحياةِ الدنيا...﴾<sup>(١٣)</sup> قال: «يقال: عداة اذا جاوزة، ومنه قولهم، عدا طوره، وجاءني القوم عدا زيدا. وإنما عدي بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه، اذا اقتحمته ولم تعلق به، فان قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عينك، أو لا تعلُ عينك عنهم؟ قلت: الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من اعطاء معنى فذ. ألا ترى كيف رجع المعنى الى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين الى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا

يتجرد منه. بل يبقى دالا عليه لذلك نراه يؤدي المعنيين كليهما في آن واحد<sup>(٣)</sup>، لذلك قال الأشموني معرفا الصمصص «والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر، واعطاوه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين»<sup>(١٤)</sup>.

وهذا إذا طرد في موارد التضمين كلها فانه يعكس لنا لطافة هذه الظاهرة وظرافتها الباهرتين. وقد وصف ابن جني التضمين بأنه ظاهرة لطيفة حسنة من ظواهر فقه اللغة العربية فقال: «فانه»<sup>(٥)</sup> فصل من العربية لطيف حسن يدعو الى الأنس بها والفقاهة فيها»<sup>(٦)</sup>.

وواضح تماما أن هذه الظاهرة اللطيفة المشتملة على أسرار دقيقة ظريفة دعت العلماء وجذبتهم الى التفكير والتدبر فيها والانس بها لكشف أسرارها والاطلاع عن كتب على الحكمة المودعة فيها، هذه الظاهرة وأمثالها هي التي شغفت العلماء حباً باللغة العربية وزادهم تعلقاً بها وعشقا لها، وان كان بعضهم من غير العرب، فالعلماء في اعجابهم باللغة العربية، ومدحهم اياها، لم يقصدوا أنها لغة مقدسة، بل انما يعبرون بذلك عن انبهارهم بما اودعت من أسرار لطيفة ودقائق ظريفة.

وقال ابن جني متحدثاً عن التضمين: «وهذا من أسد وأدمت مذاهب العربية، وذلك انه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه اليه ويُصرفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال به اليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وان كان طريق الاستعمال والعرف، ضد مأخذه ... وهو باب واسع ومنقاد ... وهو غور من انحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبعين»<sup>(٧)</sup>.

فالتضمين قياس شبه معنوي يؤدي وظيفة لغوية جديدة بالدرس والبحث لاشتمالها على سر من أسرار العربية، ولطيفة من لطائفها التي خُفيت على بعض العلماء في بعض امثلتها من القرآن الكريم<sup>(٨)</sup>.

وطريق لاجازة رفع الاسم بعد (الا)، بعد أن كان حكمه النصب، مثال ذلك توجيه الرمحشري لقراءة أبي والأعمش: ﴿فتربوا منه إلا قبل منهم﴾ برفع (قليل)، حيث ذهب إلى أن اشربوا، ضمن معنى (لم يطيعوه)، وبناء على ذلك جاز رفع (قليل) لأنه صار بدلا من الفاعل، والتقدير عنده هو: فلم يُطيعوه إلا قليل منهم)، وسنذكر ذلك في أنواع التضمين ان شاء الله تعالى<sup>(٢٧)</sup>.

٧- أنه وسيلة لتعليل ما ظاهره على خلاف المطرد، كتعليل الرصي<sup>(٢٨)</sup> لتعدي الفعل (مر) بنفسه في بيت جرير،<sup>(٢٩)</sup> واطنه أول عالم علل ذلك بالتصيير، لأن أكثر العلماء اعتبروا ذلك شاذاً أو ضرورة، وما أحمل تعليل الرصي اذ ذهب إلى أن الفعل (مر) قد صس سعى الفعل (جاز) وحمل عليه فأخذ حكمه وتعدي إلى مفعول به.

٨- أنه يلعب دورا مفيدا في التفسير كما سنرى في أمثلة أنواع التضمين.

٩- أنه قد يُضمن فيه الفعل الماحسى معنى فعل الأمر، فيكون من باب استعمال الجملة الخبرية بـ (كان الجملة الانشائية، مثال ذلك النوع الحادي عشر من التضمين، لذلك يجب ان يتناول في علم أصول الفقه أيضا.

قد يخفى التضمين لللطافته

وقد يظرف المعنى على بعض العلماء، أو يغفلون عن ملاحظته، ولا ينتبهون للتضمين مفعول في الخطأ.

قال ابن هشام الأنصاري: «وقوله تعالى: ﴿للذين يؤثون من نسانهم﴾<sup>(٣٠)</sup> أي: يمتنعون من وطء نسانهم بالهلف، فلها عدي بـ (من)، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: (حلف من كذا) بل (حلف عليه) قال: (من) متعلقة بمعنى (الذين) كما تقول: لي منك مبرة، قال: واما قول الفقهاء: آلى من امرأته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية...»<sup>(٣١)</sup>.

أموالهم إلى أموالكم...»<sup>(١٤)</sup>.

أي: ولا تَضُمُّوها إليها آكلين لها»<sup>(١٥)</sup>.

وقال ابن هشام: «وفائدة التضمين: أن يُدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين»<sup>(١٦)</sup>.

٤- أنه طريق من طرق تعدية الأفعال اللازمة،<sup>(١٧)</sup> قال الأشموني: وهو يعدد ويشرح موارد تعدية الفعل اللازم: «السادس: التضمين نحو: ﴿ولا تعزِّموا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾<sup>(١٨)</sup> أي: لا تنؤوا، لأن (عزم) لا يتعد إلا بـ (على): تقول: عزمت على كذا، لا عزمت كذا، ومنه: رحبتكم الطاعة، وطلع بشر، أي: وسعتكم، وبلغ اليمن...»<sup>(١٩)</sup>.

فشبه (عزم) بـ (نوى) فأخذ حكمه، وكذلك شبه (رحب) بـ (وسع) فتعدى بنفسه، وشبه (طلع) بـ (بلغ) فأخذ مفعولا، وقد اختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد يُعدي الفعل اللازم إلى مفعولين، مثال ذلك تعدية الفعل (ألوت) إلى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم: (لا ألوك نُصحا) لما تضمن معنى: لا أمتنك<sup>(٢٠)</sup>.

٥- أنه طريق من طرق جعل الأفعال المتعدية لازمة<sup>(٢١)</sup>.

قال الأشموني وهو يعدد ويشرح الموارد التي يصير بسببها الفعل المتعدي لازماً: «الأول: التضمين لمعنى لازم.. نحو: ﴿فليحذر الذين يُخالفون عن أمره﴾<sup>(٢٢)</sup> أي: يخرجون عن أمره ﴿ولا تعدُّ عيناك عنهم﴾<sup>(٢٣)</sup> أي: تنب، ﴿أذاعوا به﴾<sup>(٢٤)</sup>، أي: تحدثوا...»<sup>(٢٦)</sup>.

فشبه الفعل (خالف) بالفعل (خرج) فصار متعديا بحرف الجر (عن) بعد أن كان متعدياً بنفسه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى (عدا) فانه شبه بالفعل (نبا)، لذلك عدي بحرف الجر (عن) بعد ان كان متعدياً بنفسه، وشبه (أذاع) بـ (تحدث) فصار لازماً غير متعد بنفسه بل بحرف الجر.

٦- أنه طريق لدلالة الفعل الموجب على النفي،

الأكثر)، وقد جاء في شرح التصريح أن أكثر العلماء على أن التضمين قياسي،<sup>(٣٨)</sup> «ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس»<sup>(٣٩)</sup>.  
ويبدو أن نظر العلماء المحدثين متمثل في قرار المجمع اللغوي التالي:

#### قرار المجمع اللغوي القاهري

في خصوص قياسيه التضمين.

أثبت الاستاذ المرحوم عباس حسن في كتابه الموسوم بالنحو الوافي قرار المجمع اللغوي في القاهرة بعد ان نقل أهم البحوث المتعلقة بالتضمين والتي أقيت في المجمع وعلى أساسها أصدر المجمع المذكور قراره التالي: «التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم»<sup>(٤٠)</sup>.

وضع الاستاذ عباس حسن هذا النص بين قوسين ثم قال: «ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة المصدر للدور العربي»<sup>(٤١)</sup>.

وأنا لا أرى في هذا النص دكراً للتضمين الواقع بين اسمين، ولا للتضمين الواقع ببر حرف وفعل، لكننا سنرى جميع ذلك مسفحسى فيما سنستقبل من هذا البحث ان شاء الله تعالى

ملاحظه

لسائل أن يسأل ويقول

إذا كان التضمين وسيلة لتعدية الأفعال اللازمة، وجعل الأفعال اللازمة متعدية، فكيف نستطيع التمييز بين الافعال المضمنة من جهة وبين تلك الافعال التي تستعمل تارة متعدية وتارة لازمة، أو التي حذف أحد

معنى قياسيه التضمين:

لسائل أن يسأل ويقول:

إذا كان التضمين نفسه قياساً فما معنى أن تقول:

هل يجوز القياس عليه؟ أو هل هو قياسي؟

الجواب عن ذلك ما يلي:

ان قياس الشبه انما هو في الغالب عبارة عن تعليقات للظواهر اللغوية سواء في ذلك ما كان منها مطرداً وما كان منها شاذاً وسواء ما كان منها اضطراراً وما لم يكن.

قال سيويوه: «وليس شيء يُضطرُّونَ إليه إلا وهم يحاولون به وحها»<sup>(٣٢)</sup> من القياس.

وقال ابن جنى: «... اختلاف لغات العرب انما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وان كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة اليها غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وان كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً...»<sup>(٣٣)</sup>.

لذلك فكل ظاهرة من الظواهر اللغوية بما في ذلك الاضطرار لها وجه من القياس، فما كان منها مطرداً جازت متابعتها، وجاز القياس عليه، وبما أن التضمين ظاهرة شائعة، وقياس مطرد جاز القياس عليه، وقد صرح العلماء قديماً وحديثاً باطراده، واجازة القياس عليه، فمن العلماء القدامى ابن جنى إذ قال: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجا كتاباً ضخماً»<sup>(٣٤)</sup>. وما كانت هذه حاله فاجازة القياس عليه أمر بديهي غني عن التصريح، وقال: «وهو باب واسع ومنقاد»<sup>(٣٥)</sup>.

ومن أولئك العلماء الزمخشري إذ قال: «وهو باب جليل من علم العربية»<sup>(٣٦)</sup>. ومنهم الرضسي الأستر ابادي إذ قال: «والأولى في مثله أن يقال: ضُمنَ اللازم معنى المتعدي ... حتى لا يحمل على الشذوذ»<sup>(٣٧)</sup>. فمعنى قوله: (حتى لا يحمل على الشذوذ) هو (حتى يحمل على

مفعوليهما<sup>٤٣</sup>

الحوار عن هذا السؤال ما يلي

ان صياغة الافعال المصممة - كما ذكرته فيما سبق - هو ان التصميم يوجب تحريد الفعل المصمم من حكمه لسهولة لأحد معنى الفعل الاخر وحكمه، فيدل على المعنيين في حين يبقى المعنى العام لتلك الأفعال التي تتعدى تارة وتلزم تارة أخرى تامتا لا يتغير فلا تدل على معنيين ومع ذلك فان التمييز بين هذين النوعين ليس امرا سهلا بل قد يكون عسيرا أحيانا، فيستحيل اختلاف العلماء وقد ذكرنا متالسا لهذا الاختلاف ضمن بيان الموضوع التالي (اختلاف العلماء الفانليين بالتصميم) ولعل الامر يتضح لنا أكثر اذا فرانا التشرح التالي للشروط التي اعتبرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قياسه التصميم

تشرح الشرط الذي اتسرتها المجمع القاهري في قياسه التصميم

الشرط الاول بحقق المناسبة بين الفعلين، لقد جاء في بيان هذا الشرط انه يؤكد على الصلة الدلالية المعنوية بين الفعلين لتجنب الراكب الحاطنة، لأنه لا يحور أن يقول (اكلت الى العاكهة) وان كان الفعل (أكل) قد يفيد معنى الفعل (مال) ولا يحور أيضا أن يقال (حرحتُ على الكرسي) إذ لا يوجد مناسبة بين (حرحتُ) و(جلستُ) أو (صعدت) والحدس بالملاحظة هنا أنه يصعب تعريف تلك المناسبة وصبطها، لأن التصميم مستعبر الوحد ان اعسرنا اشكاله المختلفة<sup>٤٣</sup>

الشرط الثاني وحود قربه بدل على ملاحظة الفعل الآخر، يؤمن معها اللبس وقد جاء في توصيح هذا الشرط أنه الشرط الأهم «اد يستحيل بدونه أن يعلم ان كان الفعل قد اكتسب معنى حديثا توسعا ويظهر ذلك التراط المعني بالأمر في مستوى حروف المعاني التي

تستوجب التعديه، مثال ذلك (سمع الله لمن حمده) حيث تعيد (سمع) الذي يتعدى بدون حرف معنى (استجاب)، ان هذا الشرط يوضح انه ليس من المحتمل افتراض التصميم في الفعل المتعدي بدون حرف والفعل المتعدي بحرف ملما هو الشأن في (شكرته) و(شكرتُ له)<sup>٤٣</sup>

الشرط الثالث ملاءمة التصميم للدوق العربي لقد ورد في شرح هذا الشرط انه «يهدف الى سبه الكاتب والتساعر والحطبت الى ان اللحوء الى التصميم لا يكون لأسباب سيابية أسلوبية، تحلف عن أخطاء المسدئس وعبر المحيطين بأصول اللغة<sup>٤٤</sup>»

قرار قياسية التصميم سوع كثيرا

من الالفاظ والأساليب المحدثه

لاشك ان قرار قياسية التصميم كان «مسوعا لكثير من الالفاظ والأساليب المحدثه التي حطأها بعض النقاد وأحارها المجمع، ومن أمثلة ذلك

أه أچار قول المحدثين (أحاب محمدُ على السؤال) بتصميم الفعل (أحاب) معنى (رد)

وأچار قول المحدثين (يحوثُ في البلاد بصاعته) بتصميم الفعل (حاب) معنى (طاف) و(سار)

وأچار قول المحدثين (سُتخُ كل ما بحباحة) بتصميم الفعل (احتاح) معنى (طلب)

وأچار قول المحدثين (عاش الاحداث) بتصميم الفعل (عاش) معنى (لاسى)

وأچار قول المحدثين (فوصتُ فلانا بالأمر) بتصميم الفعل (فوص) معنى (أنا) أو (وكل)

وأچار قول المحدثين (عرف لحننا) بتصميم الفعل (عرف) معنى (أدى)

وأچار قول المحدثين (لعب دوراً) بتصميم الفعل (لعب) معنى (أدى)

وأچار قول المحدثين (قتل بالأمر) بتصميم الفعل

(قَبْلَ) معنى (رضي)» (٤٥).

#### اختلاف العلماء في التضمين:

لقد انقسم العلماء الى قسمين في تلك الموارد التي استعمل فيها حرف جر بمعنى حرف جر آخر خاصة، واذا دققنا النظر وجدنا ان منشأ هذا الاختلاف والانقسام هو اختلافهم في تحديد الشيء الذي طرأ عليه التغيير وتعيينه، لأن تعيين المتغير هنا أمر صعب للطاقته وظرافته واحتياجه الى فطنة وحدة ذكاء.

فذهب قسم من العلماء الى ان التغيير حاصل في حروف الجر لا في متعلقاتها وعواملها، أي ان متعلقاتها ثابتة لم يطرأ عليها تغيير معنوي، لذلك أخذ هؤلاء العلماء بالظاهر، واعتقدوا أن بعض حروف الجر استعمل فعلاً وحقيقة بمعنى حرف جر آخر، وكأنه جاء بمكانه، وهؤلاء لا يقولون بظاهرة التضمين - فيما يبدو - لان التغيير - في نظرهم - واقع في الحروف لا في عواملها ومتعلقاتها، وهذا التغيير بحد ذاته يشكل - عندهم - ظاهرة لغوية، فحرف الجر (الى) - مثلاً - في قوله تعالى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (٤٦) عندهم بمعنى الباء.

والذي يؤخذ على هؤلاء اشكالان هما: الأول: ان هذه الظاهرة منحصرة في السماع أي منحصرة في الجمل التي وردت فيها فقط، ولا تتعداها الى غيرها، فلا يجوز القياس عليها، لانك «ان اخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيداً لزمك عليه ان تقول: سرث الى زيد، وأنت تريد: معه. وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه. وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة. وأن تقول: رويث الحديث بزید، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش» (٤٧).

والاشكال الثاني: أن التضمين لا ينحصر في مجيء حروف الجر بعضها مكان بعض. بل ان هذا وان تعدد انما يشكل جانباً من جوانب التضمين، وعليه ما رأيهم

إذن في الجوانب المهمة الأخرى؟ نحو ما وقع بين اسمين وما وقع بين فعلين متعديين أحدهما متعد الى مفعول به واحد والآخر متعد الى مفعولين، وما وقع بين فعلين كل منهما متعد الى مفعول به واحد بنفسه، وما وقع بين فعلين ناقصين وغير ذلك مما ذكرته في أنواع التضمين.

وذهب القسم الآخر من العلماء الى أن التغيير واقع في متعلقات الحروف وعواملها، ولم يطرأ على الحروف نفسها تغيير معنوي فهي ثابتة ومستعملة بمعانيها الأصلية، وهؤلاء هم القائلون بظاهرة التضمين القياسية، والعامل الموجود في الجملة هو في الحقيقة ليس العامل الأصلي لحرف الجر المذكور، وانما هو عامله بالقياس يعني ان هذا العامل اكتسب صلاحية العمل في الجار بواسطة تضمنه معنى العامل الأصلي ودلالته عليه، فهو محمول عليه لذلك أخذ حكمه فعمل في الجار والمجرور في الجملة، فحرف الجر (الى) - مثلاً - في قوله تعالى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (٢٨) ليس بمعنى الباء، بل هو على أصله. لكن (الرفث) ضَمْنٌ معنى (الافضاء) وحمل عليه فُعْدِيٌّ بـ (الى).

وقد وجدت نوعاً آخر من الاختلاف وقع بين الكسائي وابن جنبي في بيت الفحيف العقيلي الذي تعدى فيه الفعل (رضي) بـ (على)، فقد علل الكسائي ذلك بقياس حمل الضد (رضي) على الضد (سخط)، اما ابن جنبي فقد علل ذلك بتضمين (رضي) معنى (أقبل) وحمله عليه (٤٩).

#### اختلاف العلماء القائلين بالتضمين في بعض الموارد

لقد اختلف القائلون بالتضمين في تعليل بعض الموارد، فقد رأينا أن بعضهم علل المورد بالتضمين، في حين علل الآخر المورد نفسه بعلّة أخرى، مثال ذلك الاختلاف الذي وجدناه بين الرضي والزمخشري في



رأيه يكون: (تحدثوا به)، قال: (أذاعوا به) أي: تحدثوا»<sup>(٥٦)</sup>.

والحق أن هذا الرأي لم يكن للأشموني، لأن أبا البقاء العكبري في نصح التالي نقله عن سبقه، قال: «وقيل: حُبل على معنى (تحدثوا به)<sup>(٥٧)</sup>. وأبو البقاء توفي سنة ٦١٦ هجرية.

#### أنواع التضمين:

بعد دراسة دقيقة، وتفكر عميق واستقصاء ورصد، انتهى بحثنا هذا الى ان التضمين يقع في موارد كثيرة تمثل أنواعه التي اهمها ما يلي:

النوع الأول: التضمين الذي يقع بين اسم واسم، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم﴾<sup>(٥٨)</sup> ان الرفث يتعدى بالباء، وان الافضاء يتعدى بحرف الجر (الى)، لكن الرفث في الآية الكريمة جاء بمعنى الافضاء لذلك عدي بحرف الجر (الى)، أي ان الرفث ضمن معنى الافضاء وشبه به من جهة المعنى لذلك أخذ حكمه وعدي بحرف الجر (الى)، قال ابن جني: «وأنت لا تقول: رفثت الى المرأة، وانما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي أفضيت بـ (الى) كقولك: أفضيت الى المرأة، جئت بـ (الى) مع الرفث، ايذانا واشعارا أنه بمعناه»<sup>(٥٩)</sup> لذلك فحرف الجر (الى) مستعمل بمكانه الأصلي، ولم يستعمل بمكان حرف الجر الباء.

ومن أمثلة ذلك قول الأعشى: (من السريع، والقافية من المتدارك):

أقول لما جاءني فخره

سبحان من علقة الفاخر<sup>(٦٠)</sup>

ضمن الشاعر (سبحان) معنى (براءة) وشبهه به معنوياً، لذلك أخذ (سبحان) حكم المشبه به (براءة) بتعدى بحرف الجر (من) قال ابن جني: «علق حرف الجر بـ (سبحان) لما كان معناه: براءة منه»<sup>(٦١)</sup>. وعليه

تعليلهما تعدية الفعل (استرضع) ففي قوله تعالى: ﴿وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم﴾<sup>(٥٠)</sup> الى مفعول به واحد في حين أن الاصل في هذا الفعل ان يتعدى الى مفعولين، وفيما يلي أذكر هذين الرأيين:

١ - تعليل المحقق الرضي: نحن نعلم أن الفعل (استرضع) متعد الى مفعولين نحو: استرضعت المرأة الصبي، وأن الفعل (ارضع) متعد الى مفعول به واحد نحو: أرضعت الأم ولدها، فقد ذهب الرضي الى أن الفعل (استرضع) في الآية الكريمة قد ضمن معنى الفعل (أرضع)، وحمل عليه فأخذ حكمه وتعدى الى مفعول به واحد بعد أن نحلى عن حكمه الأصلي، والمعنى عنده هو: «وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم...»<sup>(٥١)</sup>.

٢ - تعليل الزمخشري: علل الزمخشري تعدية (استرضع) في الآية الكريمة الى مفعول به واحد بأن المفعول الأول لهذا الفعل قد حذف للاستغناء عنه «والمعنى: (أن تسترضعوا المراضع أولادكم) فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه»<sup>(٥٢)</sup>.

ومثل هذا الاختلاف ما وقع بين الزمخشري والأشموني في تفسير قوله تعالى: ﴿واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾<sup>(٥٣)</sup>.

فذهب الزمخشري - كما فهم من نصح التالي - الى ان الفعل (أذاع) يستعمل متعدياً بنفسه نحو: أذاع الرجل السرّ، ويستعمل متعدياً بحرف الجر الباء نحو: أذاع الرجل بالسرّ، واستشهد لذلك ببيت، ولم يصرح بأن ذلك من التضمين قال الزمخشري: «يقال: أذاع السرّ، وأذاع به، قال:»<sup>(٥٤)</sup> (من الطويل، والقافية من المتواتر):

أذاع به في الناس حتى كأنه

بعلياء ناراً أقدت بثقوب»<sup>(٥٥)</sup>.

وذهب الأشموني الى ان الفعل (أذاع) في الآية الكريمة مضمّن معنى الفعل (تحدث) المتعدي بواسطة حرف الجر الباء، ومحمول عليه. لذلك أخذ حكمه فتعدى بالباء بعد ان تجرد من حكمه الأصلي، والمعنى على

بواسطة حرف الجر (على) معنى الفعل (نوى) المتعدي بنفسه، وشبه به من جهة المعنى لذلك أخذ حكمه وعدي الى مفعول به واحد بنفسه، اذا المعنى (ولا تنؤوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ)، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي: لا تنؤوا. ولهذا عدي بنفسه لا بـ (على)»<sup>(٦٨)</sup>.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٦٩)</sup> ذهب الرضي الأسترابادي الى أن الفعل (قعد) - وهو فعل لازم - مضمن معنى الفعل (لزم) المتعدي بنفسه الى مفعول به واحد. ومحمول عليه. لذلك أخذ حكمه وتعدى الى (صراط) بنفسه، والمعنى: ﴿لَأَلْزِمَنَّ صِرَاطَكَ﴾<sup>(٧٠)</sup>.

ومن أمثلة توجيه الرضي الأسترابادي لبيت جرير الآتي - مخالفا في ذلك جميع النحاة - وهو توجيه يدل على ذكاء وفطنة، قال جرير. (من الوافر، والقافية من المتواتر):

تَمْزُونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

كَلَامِكُمْ عَلَيَّ اِذْ حَرَامٌ<sup>(٧١)</sup>

ذهب بعض العلماء، الى أن نصب (الديار) شاذ، وذهب الآخرون الى أنه ضرورة، إلا أن المحقق الرضي ذهب الى أن الفعل (مَزَّ) مضمن معنى الفعل (جاز) المتعدي بنفسه الى مفعول به واحد. ومحمول عليه لذلك أخذ حكمه، فنصب الديار بنفسه، وبذلك أخرج الرضي البيت من الشذوذ والضرورة. ويكون معنى البيت هكذا (تجوزون الديار)<sup>(٧٢)</sup>.

الثالث: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه الى مفعولين وفعل متعد بنفسه الى مفعول واحد وبواسطة حرف الجر الى مفعول آخر معنوي، فيعدي الفعل المضمن الى مفعول به واحد بنفسه والى آخر معنوي بواسطة حرف الجر، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمَصْلِحِ﴾<sup>(٧٣)</sup>: فلما تضمن الفعل (يعلم) معنى الفعل (يميز) حمل عليه فأخذ حكمه وهو التعدية الى

فحرف الجر (من) انما جاء على أصله ولم يستعمل بمكان حرف جر آخر.

النوع الثاني: التضمين الواقع بين الحرف والفعل، ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿قُلْ: هَلْ لَكَ اِلَى اَنْ تَزْكِيَ﴾<sup>(٦٢)</sup>.

قال ابن جني: «وأنت انما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره: أدعوك، وأرشدك الى أن تزكى»<sup>(٦٣)</sup>. فلما «كان (هل لك في كذا) بمعنى (أدعوك اليه) جاز ان يقال: (هل لك الى ان تزكى). كما يقال: (أدعوك الى أن تزكى)»<sup>(٦٤)</sup>.

وهذا يعني أن (هل لك) قد ضمن معنى الفعل (أدعوك) أو (أرشدك) وشبه به من جهة المعنى، لذلك صار حرف الجر (الى) مع مجروره متعلقين بما في (هل لك) من معنى (أدعوك).

النوع الثالث: التضمين الواقع بين فعل وفعل، وهذا أكثر الأنواع الثلاثة انتشارا، وأنواعه كثيرة أهمها مايلي: الأول: التضمين الواقع بين فعل متعد الى مفعول واحد وفعل متعد الى مفعولين، فيعدي الفعل المتعدي الى واحد. بواسطة التضمين الى مفعولين، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾<sup>(٦٥)</sup>، فقد ضمن الفعل (يكفروه) معنى الفعل (يحرّموه) وشبه به من جهة المعنى اذ الأصل: (فمن يحرّموا ثوابه)، لذلك وبناء على هذا القياس المعنوي عُدِّي الفعل (يكفروه) الى مفعولين بعد أن كان متعدياً الى مفعول واحد، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: ﴿مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ﴾ أي: فلن تحرموه، أي: فلن تحرموا ثوابه، ولهذا عُدِّي الى اثنين لا الى واحد»<sup>(٦٦)</sup>.

الثاني: التضمين الواقع بين فعل متعد بواسطة حرف الجر وفعل متعد بنفسه، فيعدي الفعل المضمن الى مفعول به واحد، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾<sup>(٦٧)</sup>، فقد ضمن الفعل (عزم) المتعدي

## ظاهرة التضمين

(من الواو. والقافية من المتواتر):

إذا رضيت علي بنو قشير

لعمرك الله اعجبني رضاها<sup>(٧٧)</sup>

أراد: عني. ووجهه: أنها رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن). وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا: لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدي، (رحسب) بـ (على) حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على بطيره...<sup>(٧٨)</sup> والنكته التي تنبتهت إليها في هذا النقص هي أن لا علاقة للتضمين الوارد في هذا النقص بقياس الضد على الضد فكل منهما فباس فانم برأسه مستقل عن الآخر يعني أن النقص السنقدم اشتمل على قياسين كل منهما بعلة تعدي (رضي) بحرف الجر (على) في حين أنه لا يتعدى إلا بحرف الجر (عن): وفيما يلي شرح القياسين كلا على انفراد:

القياس الأول: هو التضمين الذي هو قياس شبه معنوي: فقد أشرب الفعل (رضي) معنى الفعل (أقبل) فحمل عليه وأخذ حكمه الذي هو التعدي بحرف الجر (على): وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
الفعل (رضي)	الفعل (أقبل)	معنوي	التعدي بحرف الجر (على)

وبهذا القياس علل ابن جني تعدي (رضي) بحرف الجر (على).

القياس الثاني: هو حمل الضد على الضد وهو - كما مرّ سابقاً - نوع من أنواع قياس الشبه: فلما كان معنى الفعل (رضي) ضد معنى (سخط) حمل عليه فأخذ حكمه: لأن الفعل (سخط) يتعدى بحرف الجر (على): وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
الفعل (رضي)	الفعل (سخط)	الصدية (معنوي)	التعدي بحرف الجر (على)

مفعول به واحد بنفسه والى آخر بواسطة حرف الجر (من) وتجرد من حكمه هو، وهو التعدي الى مفعولين بنفسه، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: فوالله يعلم المنس من المصلح»: أي: يميز. ولهذا عدي بـ (من) لا بنفسه»<sup>(٧٩)</sup>.

الرابع: التضمين الواقع بين فعل ستعد بنفسه الى مفعول به واحد فقط وفعل متعد الى مفعول به واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر: فيعدي الفعل المضمن الى مفعول به واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر: مثال ذلك قول الفرزدق: (من الرجز، والقافية من المتواتر):

كيف تراني قاليا محني

أضرت أمرى طيرة للحن

قد غفل الله ريادة عني

قال ابن جني: لما كان معنى (قد فتلة): (قد صرفة) عذاه بـ (عن)<sup>(٨٠)</sup>. فحكم الفعل (قتل) أن يتعدى بنفسه الى مفعول به واحد وأن لا يتعدى بحرف الجر (عن) الى آخر. لكنه لما ضُمن معنى الفعل (صرف) حمل عليه فأخذ حكمه وعُدّي الى مفعول به واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر: لأن حكم الفعل (صرف) هو التعدي الى مفعول به واحد بنفسه والى معنوي بحرف الجر (عن). الخامس: التضمين الواقع بين فعل متعد بحرف جر مسعين وفعل متعد بحرف جر آخر: فيعدي الفعل المضمن بحرف الجر الذي يتعدى به الفعل الآخر. وفيما يلي أمثلة لهذا النوع:

١ - علل ابن جني في نصه التالي تعدي الفعل (رضي) بحرف الجر (على) في بيت القحيف العقيلي التالي، علل ذلك بقياسين مستقل كل منهما بالتعليل: أولهما، التضمين. والثاني: حمل الضد على الضد. وهو قياس الكسائي وهذه نكته علمية ظريفة وهي كون ابن جني قد علل ذلك بقياسين مستقل كل منهما عن الآخر.

قال ابن جني: «ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:

أخذ حكمه في التعدية بحرف الجر (على) أيضاً. وتجدد الإشارة الى أن حرف الجر (على) في كلا القياسين على أصله، ولم يستعمل مكان (عن).

٢ - ومن أمثلة هذا النوع - أعني النوع الخامس من التضمين الواقع بين فعلين - تعليل الزمخشري تعدية الفعل (صلب) أو (أصلب) في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(٨١)</sup> بحرف الجر (في) بتضمين هذا الفعل معنى الفعل (استقر) وحمله عليه، لذلك أخذ حكمه، وعُدِّي بحرف الجر (في): إذ المعنى على هذا هو: (لاصلبكم مستقرين في جذوع النخل)، وهذا يعني أن حرف الجر (في) لم يستعمل هنا بمكان (على) ولا بمعناه، بل انه استعمل بمكانه، وجاء على أصله، وهذا كما هو معلوم - مخالف لقول اللغويين بأن (في) قد استعملت بمكان (على). ولو كان الأمر كذلك لكان الفعل باقياً على معناه الأصلي، ولم يكتسب معنى التمكن والاستقرار ولصار كما تقول: لأصلبكم على جذوع النخل. قال الزمخشري: «وقولهم في قول الله تعالى: ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾: انها بمعنى (على) عمل على الظاهر. والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه»<sup>(٨٢)</sup>. وقال ابن يعيش شارحاً هذا النص: «فليست<sup>(٨٣)</sup> في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بـ (في) كما يُعَدَّى الاستقرار، فكما يقال: تمكن في الشجرة كذلك ما هو معناه نحو قول الشاعر: (من الكامل، والقافية من المتدارك):

بَطَّلَ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سِرْحَةٍ

يُحْدَى نَعَالَ السَّبَبِ لَيْسَ بِتَوَامٍ<sup>(٨٤)</sup>

لأنه قد علم أن الشجرة لا تشق وتستودع الثياب، وإنما المراد استقرارها في سرحة، فهو من قبيل الفعلين أحدهما في معنى الآخر. والسرحة واحدة السرح وهو الشجر العظام الطوال»<sup>(٨٥)</sup>. وقال ابن جني معقياً على هذا البيت: «فهذا من طريف المعنى بمنزلة كون الفعلين

وبهذا القياس أيضاً استطاع ابن جني أن يعلل تعدية الفعل (رضي) بحرف الجر (على) مع أنه انما يتعدى بحرف الجر (عن).

ومما مر بحثه فهمنا أن التضمين قياس شبه معنوي، وسنبحث ذلك في الموضع الآتي بشيء من التفصيل. وفهمنا أيضاً أن التضمين لا يتعدى قياس الشبه المعنوي الى غيره، كقياس الضد على الضد، فقياس الضد على الضد ليس من التضمين في شيء بل هو نوع آخر من أنواع قياس الشبه. والنص التالي يزيدنا بياناً: قال ابن جني: «ورأيت أبا علي - رحمه الله - يذهب الى استحسان مذهب الكسائي في قوله: (من الوافر):

إذا رضيت عليّ بنو قشير

لعمُر الله أعجيني رضاها<sup>(٧٩)</sup>

لأنه قال: عدى (رضيت) بـ (على)، كما يُعَدَّى نقيضها وهي سخطت به، وكان قياسه، رضيت عني، وإذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقيضه فاجراؤه مجرى نظيره أسوغ، فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه. وفيه غيره على نحو ما كنا بصده، وذلك أنه إذا رصي عنه فقد أقبل عليه: فكأنه قال: إذا أقبلت عليّ بنو قشير. وهو غور من أنحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبطين»<sup>(٨٠)</sup>.

لقد اتضح من هذا النص والذي قبله ان الكسائي علل تعدية (رضي) بـ (على) بحمل هذا الفعل على (سخط) ووجه الشبه الجامع الضدية، فالكسائي علل الظاهرة بقياس الضد على الضد وهو نوع من أنواع قياس الشبه. أما ابن جني فانه، وان استحسن ذلك من الكسائي، فانه علل ذلك بقياس شبه من نوع آخر هو قياس (رضي) على (أقبل) فهو علل هذه الظاهرة - أعني تعدية (رضي) بـ (على) - بالتضمين، والفرق بين التعليلين أن الفعل (رضي) على رأي الكسائي لم يأخذ معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (سخط) بل أخذ حكمه في التعدية بـ (على) فقط، في حين أخذ الفعل (رضي) - على رأي ابن جني - معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (أقبل)، كما

معنى (كان) فحملوها عليها، فأخذت حكمها فجاز ان يأتي خبرها مفردا.

قال سيبويه: «كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى الغويرُ أبؤسا)»،<sup>(٩٣)</sup> «وقال أبو علي: جعل (عسى) بمعنى (كان) ونزله منزلته»<sup>(٩٤)</sup>.

وقال الرضي: «المتأخرون على أن (عسى) يرفع الاسم وينصب الخبر ككان .. لتضمن (عسى) معنى (كان) فأجري في الاستعمال مجراه»<sup>(٩٥)</sup>.

السابع: التضمين الواقع بين فعل لا يتعدى الى ظرف الجملة وفعل غير مذكور يتعدى الى ظرف الجملة. مثال ذلك تضمين الفعل (أما) معنى الفعل (ألث) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾<sup>(٩٦)</sup> وحمله عليه لكي يصح تعلق الظرف (مائة عام) به، يعني أخذ الفعل (أما) حكم الفعل (ألث) فتعدى الى الظرف، وصار المعنى «ألثته مائة عام»<sup>(٩٧)</sup>.

لأن الفعل (أما) بمعنى: سلبه الحياة، وهذا لا يمتد. بل يقع في أدنى زمان، لذلك لا يتعلق به الظرف إلا اذا حمل على (ألثته).

قال ابن هشام: «فان المتبادر انتصاب (مائة) به (أما) وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي. لان الاماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن (أما) معنى (ألثته). فكأنه قيل: فألثته الله بالموت مائة عام. وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين»<sup>(٩٨)</sup>.

الثامن: نوع غريب من التضمين الواقع بين فعلين وهو اشراب الفعل الموجب معنى فعل منفي. فيدل على النفي بلا أداة نفي، ويؤثر هذا التضمين في اعراب الاسم الواقع بعد (الا) والمثال الذي على اساسه ذكرت هذا النوع هو قراءة أبي والأعمش قوله تعالى ﴿فسرّبوا منه﴾ إلا قليلاً منهم<sup>(٩٩)</sup> برفع (قليل) وقد وحه الزسحستري هذه القراءة المخالفة للقاعدة لأن الجملة متبته ظاهرا ولا

أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى»<sup>(٨٦)</sup>.

ومثل ذلك البيت التالي: (من الطويل، والقافية من المتدارك):

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذَعِ نَخْلَةٍ

فلا عطست شيبانُ إلا بأجدعا<sup>(٨٧)</sup>

قال ابن جني: «لانه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها»<sup>(٨٨)</sup>.

٣- ومن أمثلة هذا النوع تعليل ابن جني تعدية الفعل (نلوز) - الذي يتعدى بالياء - بحرف الجر (في)، في البيت التالي: (من الرجز، والقافية من المتدارك).

نَلُودُ فِي أَمٍ لَنَا مَا تُغْتَضَبُ

من الغمام ترتدي وتنتقب<sup>(٨٩)</sup>

حيث ضمن الفعل (نلوز) معنى الفعل (نستقر) أول الفعل (نسمك) بمعنى (نعلو ورتفع)، فلما حصل الشبه المعنوي حمل الفعل (نلوز) على نظيره، فأخذ حكمه وعُدِّي بالحرف الذي يعدى به نظيره، وهو حرف الجر (في)، قال ابن جني بعد ذكر البيتين السابقين: «فانه يريد بـ (أم): (سلمى): أحد جبلي طيء، وسماها أما لاعتصامهم بها وأويهم اليها ... لانهم اذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة، ان لا يلونون ويعصمون بها إلا وهم فيها، لأنهم ان كانوا بعداء عنها فليسوا لائذين بها. فكأنه قال: نسمك فيها وتوقل فيها»<sup>(٩٠)</sup>.

٤- ومن أمثلة ذلك تعليل الزمخشري لتعدية الفعل (يؤلون) في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ...﴾<sup>(٩١)</sup> بحرف الجر (من)، قال: «فان قلت: كيف عدي بـ (من)، وهو معدى بـ (على)؟ قلت: قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين»<sup>(٩٢)</sup>.

السادس: التضمين الواقع بين فعل ناقص خبره يجب أن يكون جملة وفعل ناقص آخر الأصل في خبره أن يكون مفردا، مثال ذلك أن العرب ضمنوا (عسى)

معروف إلا في هذا، وهو من أمثال العرب، ولم يسمع إلا بتأنيث (جاءت)، واجروه مجرى (صارت) لضرب من الشبه بينهما، وذلك أنك تقول: صار زيدٌ الى عمرو، كما تقول: جاء زيدٌ الى عمرو، ففي (جاء) من الانتقال ما في (صار) فحملوا: (ما جاءت حاجتك) في جعل الاسم والخبر له على (صار) في جعل الاسم والخبر له اذ قلت: صار الطينُ خزفاً، و صار زيدٌ منطلقاً، لما بينهما من الاشتراك في معنى الانتقال»<sup>(١٠٢)</sup>.

العاشر: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه الى مفعول به واحد وفعل لازم يتعدى بواسطة حرف الجر، فيفقد الفعل المضمن حكمه بموجب القياس المعنوي ويأخذ حكم المشبه به فيتعدى بواسطة ذلك الحرف الذي عدى به المشبه به، مثال ذلك قول أبي كبير الهذلي الجاهلي:<sup>(١٠٣)</sup> (من الكامل، والقافية من المتدارك):

مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ

حُبِّكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْوُودَةٍ

كِرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

قال ابن هشام معقباً على هذين البيتين: «والشاهد فيهما انه ضمن (حمل) معنى (علّق) ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾»<sup>(١٠٤)</sup>...<sup>(١٠٥)</sup> ومن أمثلة ذلك: (سمعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ)، لان الفعل (سمع) يتعدى بنفسه الى مفعول واحد. لكنه لما ضمن معنى الفعل (استجاب) تعدى بحرف الجر.

الحادي عشر: التضمين الواقع بين فعلين من نوعين مختلفين:

ان الأنواع السابقة من التضمين الواقع بين فعلين كان التضمين يتم فيها بين فعلين متجانسين من نوع واحد، فالتضمين في تلك الانواع قسمان: الأول: ما وقع بين فعلين ماضيين، والثاني: ما وقع بين فعلين مضارعين، لكن التضمين في هذا النوع - وهو نوع

يجوز رفع ما بعد (الا) على البدلية، فذهب الزمخشري الى ان (فشربوا منه) مضمن معنى (فلم يطيعوه) ومحمول عليه من جهة المعنى، لذلك انتقل الحكم الى المشبه (فشربوا منه) وصار (قليل) بدلاً من فاعل (شربوا).

قال الزمخشري: «وقرأ أبي والأعمش: (الا قليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى: (فشربوا منه) في معنى: (فلم يطيعوه) حمل عليه، كأنه قيل، فلم يطيعوه إلا قليلاً منهم»<sup>(١٠٠)</sup>.

التاسع: التضمين الواقع بين فعل تام وفعل ناقص، مثال ذلك ما أفاده سيبويه من تضمين الفعل (جاء) معنى الفعل (كان) أو (صار): لان الفعل (جاء) في نحو: جاء محمدٌ الى عليّ يدل على معنى الانتقال الذي دلّ عليه الفعل (صار) في نحو: صارَ عليٌّ الى محمدٍ، لذلك حمل (جاء) على (صار) فاخذ حكمه واستعمل استعماله، قال سيبويه: «ومثل قولهم: (من كان أخاك)، قول العرب: (ما جاءت حاجتك)، كأنه قال: (ما صارت حاجتك)، ولكنه أدخل التأنيث على (ما)، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: (من كانت أمك)، حيث أوقع (من) على مؤنث. وانما صُيِّرَ (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده، لانه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغويزُ أبؤساً»<sup>(١٠١)</sup>.

وقال أبو سعيد السيرافي شارحاً هذا النص: «فأما قول العرب: (ما جاءت حاجتك)، فقد اجروها مجرى (صارت)، وجعلوا لها اسماً وخبراً هو الاسم، كما كان ذلك في باب (كان) وأخواتها، فجعلوا (ما) مبتدأ، وجعلوا في (جاءت) ضمير (ما)، وجعلوا ذلك الضمير اسم (جاءت)، وجعلوا (حاجتك) خبر (جاءت)، فصار بمنزلة: (هذكَ كانت أختك)، وأنثوا (جاءت) التأنيث معنى (ما)، فكانه قال: (أيةُ حاجةٍ جاءت حاجتك)، وجعلوا (جاء) بمنزلة (صار). وادخالها على اسم وخبر هو غير

## ظاهرة التضمين

الثالث عشر: التضمين الواقع بين فعل متعد إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر وفعل متعد إلى ثلاثة مفاعيل، فيأخذ الفعل المقيس بموجب قياس الشبه حكم الفعل المقيس عليه، ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو الأفعال الخمسة التالية: (أخبر) و(خبر) و(حدث) و(أنبأ) و(نبأ) التي تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر لكنها لما تضمنت معنى (أعلم) و(أرى) حملت عليهما فأخذت حكمهما وتعدت إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: (أنبأتُ محمداً علياً مسافراً)، قال ابن هشام: «وعدي (أخبر) و(خبر) و(حدث) و(أنبأ) و(نبأ) إلى ثلاثة لما ضمنت معنى (أعلم) و(أرى) بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو ﴿أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>(١١١)</sup>»<sup>(١١٢)</sup> وفيما يلي جدول هذا القياس.

الحكم	وجه الشبه	المشبه به	المشبه
التعدى إلى ثلاثة مفاعيل	معنوي	أعلم	أخبر

الرابع عشر: التضمين الحادث بين فعل لازم وفعل متعد إلى مفعول واحد بنفسه، فيأخذ الفعل المقيس بموجب قياس الشبه حكم الفعل المقيس عليه لتصميمه معناه، فيتعدى إلى مفعول واحد، مثال ذلك ما يلي قال ابن هشام: «فلذلك عدي (رحب) و(طلع) إلى مفعول لما تضمننا معنى (وسع)<sup>(١١٣)</sup> و(بلغ)»، نحو قولهم (رحبتكمُ الطاعة) و(طلع بشرُ اليمن)<sup>(١١٤)</sup> أي: وسعتكمُ الطاعة، وبلغ بشرُ اليمن، وقال الفارسي: «وقد قيل في قوله (سفة نفسه)<sup>(١١٥)</sup> انه حمل على معنى (جهل) فعدي كما عدي». <sup>(١١٦)</sup> وقال ابن هشام: «وقالوا: فرقتُ زيدا (سفة نفسه) لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك»<sup>(١١٧)</sup>. وأود ان اذكر أن الفراء<sup>(١١٨)</sup> قد أعرب (نفسه) تمييزاً مع أنه معرفة. وتبعه الزمخشري في ذلك<sup>(١١٩)</sup>. وفيما يلي جدول أقيسة الأفعال المذكورة في النصوص السابقة:

غريب لطيف - يتم بين فعل ماض وفعل أمر، وقد اتفق أن المثال الذي انتخبته لهذا النوع هو في الوقت نفسه تضمين واقع بين فعل متعد بنفسه إلى مفعولين وفعل لازم متعد بواسطة حرف الجر، لذلك يتجرد الفعل الماضي المتعدي من حكم التعدية الخاص به، ثم يأخذ حكم نظيره فعل الأمر فيتعدى بواسطة حرف الجر، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كُنْ بِاللهِ شَهِيداً﴾<sup>(١٠٦)</sup>، «قال الزجاج: دخلت<sup>(١٠٧)</sup> لتضمن (كفى) معنى (اكتف)، وهو من الحسن بمكان ويصحح قولهم: (اتقى الله امرؤً فعل خيراً يثب عليه)، أي: (ليتقى وليفعل) بدليل جزم (يثب) ..»<sup>(١٠٨)</sup> وهذا من باب استعمال الجملة الخبرية بمكان الجملة الانشائية، فيكون اللفظ خبراً لكن المعنى أمرٌ. لذلك يجب ان يتناول التضمين في علم أصول الفقه بالبحث، والتحقيق، وهنا أمر آخر وهو أن القول بالتضمين في هذه الآية يعني أن الباء ليست زائدة للتأكيد.

الثاني عشر: التضمين الحاصل بين فعل لازم وفعل متعد إلى مفعولين، فيفقد الفعل اللازم حكمه ويأخذ بموجب قياس الشبه حكم المشبه به لذلك يتعدى إلى مفعولين، مثال ذلك الفعل (ألوت) الذي ذكره ابن هشام في نصه التالي والذي حمل على الفعل (منع) لتضمنه معناه.

قال ابن هشام: «ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدي (الوت) بقصر الهمزة، بمعنى (قصرت) إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: (لا ألوك نضحاً، ولا ألوك جهداً) لما ضمن معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يَأْلُوكُمْ خَبالاً﴾<sup>(١٠٩)</sup>...»<sup>(١١٠)</sup> وفيما يلي جدول هذا القياس:

الحكم	وجه الشبه	المشبه به	المشبه
التعدى إلى مفعولين	معنوي	أمنعك	ألوك

## ظاهرة التضمين

يتوهم ذلك، لكن من يدقق النظر يعلم أنهم اتخذوا طريقاً ثالثاً غير اعتبار (الى) بمعنى (مع) وغير التضمين. وهذا الطريق الثالث هو أنهم قدروا عاملاً محذوفاً بتعلق به حرف الجر (الى)، لكنهم اختلفوا في تقدير هذا العامل، فالمعنى على رأي ابن جني هو (من أنصاري منصميين الى الله)، قال: «ليس أن (الى) في اللغة بمعنى (مع)، ألا تراك لا تقول: سرْتُ الى زيد، وأنت تريد. سرْتُ مع زيد، هذا لا يعرف في كلامهم ... فكأنه قال. من أنصاري منضمين الى الله، كما تقول: زيد الى خير، ولا دعةٍ وستر، أي: أو الى هذه الأشياء ومنضم إليها فإذا انضم الى الله فهو معه لا محالة»<sup>(١٢٤)</sup> والمعنى على رأي الزمخشري هو (من جندي متوجهاً الى نصرته الله): قال «فان قلت: ما معنى قوله: ﴿من أنصاري الى الله﴾؟ قلت: يجب ان يكون معناه مطابقاً لجواب الحواريين (نحن أنصارُ الله)، والذي يطابقه ان يكون المعنى: من جندي متوجهاً الى نصرته الله»<sup>(١٢٥)</sup> وقال النحاس: «تقديره: من يضمُّ نصرته اياي الى نصرته الله اياي»<sup>(١٢٦)</sup>.

وإذا كان لي ان أدلي لدوي بين الدلاء فاني لا أريد أن أعطي رأياً قاطعاً أدعي صوابه، لكني أريد أن ابين ما استفدته من هذه الآية الكريمة، فاننا اذا دققنا النظر فيها وجدنا فيها أمرين يجب التنبيه لهما، والاستدلال بهما لفهم معنى الآية الكريمة، وهذان الأمران هما:  
الأول: أن خطاب عيسى عليه السلام كان موجهاً للحواريين خاصة دون غيرهم.

الثاني: ان الذين أجابوا عيسى هم الحواريون فقط دون غيرهم، وهذا واضح جلي من ظاهر الآية الكريمة، فالمخاطبون هم المجيبون، وان هذين الأمرين قد دفعاني الى ان اتخذهما دليلاً على ان اذهب الى أن معنى (من أنصاري) هو (أدعو أنصاري) الذين هم الحواريون، يعني ان جملة (من أنصاري) متضمنة معنى (أدعو أنصاري) أو (أدعو الحواريين أنصاري) ومحمولة عليها لذلك أخذ المشبه حكم المشبه به فعدى

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
رُحِبَ	وسع	معنوي	التعدية الى مفعول واحد
طُلِعَ	طلع	معنوي	التعدية الى مفعول واحد
سَعِه	جهل أو أهلك	معنوي	التعدية الى مفعول واحد
مِرِقَ	حاف	معنوي	التعدية الى مفعول واحد

الخامس عشر: التضمين الواقع بين فعل متعد الى مفعول واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر وفعل متعد بحرف جر آخر، فيحمل الفعل المقيس على الفعل المقيس عليه لذلك يفقد حكمه ويأخذ حكم المقيس عليه فيتعدى بالحرف الذي تعدى به، مثال ذلك الفعل (خالف) في قوله تعالى: ﴿يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(١٢٠)</sup> «أي: يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه»<sup>(١٢١)</sup>. فحمل الفعل (خالف) على الفعل (تجاوز) أو (عدل) لتضمنه معناه فأخذ حكمه، وفيما يلي جدول هذا القياس:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
حالف	عدل أو تحاور	معنوي	التعدية بحرف الحر

## مناقشة واستفادة.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ..﴾<sup>(١٢٢)</sup>.

لقد انقسم العلماء - في حدود اطلاعي - في تفسير حرف الجر (الى) الى قسمين، فذهب قسم الى ان هذا الحرف مستعمل في هذه الآية بمعنى (مع)<sup>(١٢٣)</sup> وذهب القسم الثاني - وهم القائلون بالتضمين - كابن جني والزمخشري، الى ان هذا الحرف (الى) في الآية الكريمة ليس بمعنى (مع). بل انه استعمل بمعناه الأصلي، وظاهر بحثهم يدل لأول وهلة على انهم يحملون الآية على التضمين ومن يقرأ بحثهم في هذا المجال بلا تدقيق



## ظاهرة التضمين

- ٤- الأسموي شرح الألفه مع حاشيه الصارح ح ٢ ص ٩٥  
٥- يعنى التصم  
٦- اس حى الحصائص ح ٢ ص ٣١٠ ورايح ص ٤٣٥  
٧- اس حى المحسب ح ١ ص ٥٢-٥٣  
٨- رايح اس هشام، المعى ح ٢ ص ٦٨٥  
٩- الشيخ خالد الأرهري، شرح الصريح ح ١ ص ٣٤٦  
١٠- يعنى وقى التصم  
١١- اس حى الحصائص ح ٢ ص ٣١٠  
١٢- رايح عناس حس، النحو الواقي ح ٢ ص ٥٨٤، والرأى للسبح محمد الحصر حس  
١٣- سورة الكهف «١٨» من الآيه «٢٨»  
١٤- سورة النساء «٤» من الآيه «٢»  
١٥- الرمحسرى الكشاف ح ٢ ص ٧١٧  
١٦- اس هشام، المعى ح ٢ ص ٥٣٠  
١٧- رايح م ن ح ٢ ص ٦٨٥، وشرح الأسموي ح ٢ ص ٩٧  
١٨- سورة القمه «٢» من الآيه «٢٣٥»  
١٩- الأسموي شرح الألفه ح ٢ ص ٩٧، ورايح الرصى شرح الكافه ح ٤ ص ١٣٨  
٢٠- رايح اس هشام المعى ح ٢ ص ٥٢٥، والصارح ح ٢ ص ٩٢  
٢١- رايح اس هشام، المعى ح ٢ ص ٦٨٥، وشرح الأسموي ح ٢ ص ٩٥  
٢٢- سورة النور «٢٤» من الآيه «٦٣»  
٢٣- سورة الكهف «١٨» من الآيه «٢٨»  
٢٤- أى لا ست، يعنى لا تغد، لا تمل  
٢٥- سورة النساء «٤» من الآيه «٨٣» فال تعالى ﴿وإذا جاءهم امر من الأذى أو الخوف أذاعوا به﴾  
٢٦- الأسموي شرح الألفه ح ٢ ص ٩٥، ورا الرصى شرح الكافه ح ١ ص ٣٤٤  
٢٧- الرمحسرى، الكشاف ح ١ ص ٢٩٥  
٢٨- رايح الرصى شرح الكافه ح ٤ ص ١٢٨  
٢٩- سدكر السب وفضل القول فيه فى النوع الثانى من التصم الواقع من فعلين  
٣٠- سورة القمه «٢» من الآيه «٢٢٦»  
٣١- اس هشام، المعى ح ٢ ص ٦٨٥، والرمحسرى سغدر (للدى سغدون من ساهمه مولين) ورايح الكشاف ح ١ ص ٢٦٨  
٣٢- سبونه الخاب ح ١ ص ٣٢  
٣٣- اس حى الحصائص ح ٢ ص ٢٩ ورايح ح ١ ص ٢٤٤

اسم الاستفهام بحرف الجر (الى)، لان اسم الاستفهام هنا متضمن معنى (ادعو) فالمعنى يكون هكذا (ادعو الحواريين الى نصره الله) أو (ادعوكم ايها الحواريون الى نصره الله) لذلك أجابوا جميعاً بالايجاب قائلين: (نحن أنصارُ الله). ويبدو ان المراد بالنصر أن ينصر المؤمنون الله بنصر دينه، قال الزمخشري: «ولا يصح أن يكون معناه: من ينصرني مع الله، لأنه لا يطابق الجواب، والدليل عليه قراءة من قرأ. (من أنصارُ الله)» (١٢٧).

وعليه فحرف الجر (الى) ليس بمعنى (مع). بل هو بمعناه الأصلي، ومتعلق باسم الاستفهام بما فيه من معنى (ادعو)، والمعنى العام للآية - والله تعالى أعلم - هو (قل يا محمد. يا أيها الذين آمنوا اني ادعوكم الى نصر الله كما دعا عيسى الحواريين فأجابوا - وهم أصفياؤه وأول المؤمنين به قائلين نحن أنصار الله)

وإذا صح هذا الذي أوضحته فمعي الآية الكريمة تصميين، وأرجو أن لا يكون هذا من التفسير بالرأى المنهني عنه

والعجيب أني وجدت العلامة الطبرسي في نصه التالي الذي ذكر فيه المعنى العام للآية قد جمع بين الفعل (ادعو) وس ان يكون حرف الحر (الى) بمعنى (مع) فقال «(من أنصاري الى الله) والمعنى قل يا محمد اني ادعوكم الى هذا الامر كما دعا عيسى قومه فقال من أنصاري مع الله ينصرني مع نصره الله اياي» (١٢٨)

وحتاماً أرجو أن أكون قد وفقتُ الى تقديم بحث حديد في ظاهرة التصميين ككون أقرب من غيره الى الكمال والتمول

## الهوامش

- ١- لمرور ابادى العاموس ماده (صم)  
٢- رايح اس هشام المعى ح ٢ ص ٦٨٥  
٣- رايح الرمحسرى الكشاف ح ٢ ص ٧١٧ وسورود كلام الرمحسرى فى هذا حد حدسا عن الدور الوطنى الذى لعه التصم

## ظاهرة التضمين

- ٣٤- م ن ح ٢ ص ٣١٠
- ٣٥- ابن حنى، المحسب ح ١ ص ٥٢-٥٣
- ٣٦- الرمشمري، والكشاف ح ١ ص ٢٩٥
- ٣٧- الرصي شرح الكافه ح ٤ ص ١٣٨
- ٣٨- راجع الارهرى شرح الصريح على النوصح ح ١ ص ٣٤١
- ٣٩- الصان، حاشيته على شرح الأشموى ح ٢ ص ٩٥
- ٤٠- عباس حسن السحو الواقى ح ٢ ص ٥٩٤، وراجع محمد الحمراوي اعمال مجمع اللغة بالقاهرة ص ٣٦١
- ٤١- م ن ح ٢ ص ٥٩
- ٤٢- محمد الحمراوي، اعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ٣٦٠ وراجع ص ٣٦١
- ٤٣- م ن ص ٣٦١
- ٤٤- م ن ص ٣٦٢
- ٤٥- محمد حسن عبد العزير العباس في اللغة العربية ص ١٥٤-١٥٥
- ٤٦- سورة القرة «٢» من الآية «١٨٧»
- ٤٧- ابن حنى الحصانص ح ٢ ص ٣٠٨
- ٤٨- سورة القرة «٢» من الآية «١٨٧»
- ٤٩- راجع تفصيل ذلك في المثال الأول من النوع الخامس من التصمين الواقع بين فعلين
- ٥٠- سورة القرة «٢» من الآية «٢٣٣»
- ٥١- الرصي شرح الكافية ح ٤ ص ١٣٨
- ٥٢- الرمشمري الكشاف ح ١ ص ٢٨١
- ٥٣- سورة النساء «٤» من الآية «٨٣»
- ٥٤- البيت لأبى الاسود الدؤوبى في ديوانه ص ٣٢ برواه ( لثعوب )  
والبيت في الأعابى ح ١٢ ص ٣٠٥ ومهار القراء، لأبى عنده السى ح ١  
ص ١٣٣ برواية الرمشمري
- ٥٥- الرمشمري الكشاف ح ١ ص ٥٤١
- ٥٦- الأشموى شرح الألفيه ح ٢ ص ٩٥
- ٥٧- العكبرى التبيان في اعراب القرآن ح ١ ص ٣٧٦
- ٥٨- سورة القرة «٢» من الآية «١٨٧» والمعنى يكون (أحل لكم لئله الصيام الاقصاء الى )
- ٥٩- ابن حنى الحصانص ح ٢ ص ٣٠٨
- ٦٠- بسنه سويوه للأعشى، راجع الساب ح ١ ص ٣٢٤، وراجع محالس ثعلب ح ١ ص ٣٢٤، وشرح أساب سيبويه للنحاس ص ٤٢، وشرح اساب سيبويه لأن السراقى ح ١ ص ١٠٩، والحصانص ح ٢ ص ١٩٧، ٤٣٥، ح ٣ ص ٤٣، وشرح ابن بيش ح ١ ص ٣٧، ١٢٠، والمغرب لابن عصفور ح ١ ص ١٤٩، وحرابه الأدب ح ٣ ص ٣٩٧
- ٦١- ابن حنى الحصانص ح ٢ ص ٤٣٥، وراجع ص ١٩٧
- ٦٢- سورة البارعات «١٧٩» من الآية «١٨»
- ٦٣- م ن ح ٢ ص ٣٠٩-٣١٠
- ٦٤- م ن ح ٢ ص ٣١٠-٣١١
- ٦٥- سورة آل عمران «٣» من الآية «١١٥»
- ٦٦- ابن هشام، المعنى ح ٢ ص ٦٨٥
- ٦٧- سورة القرة «٢» من الآية «٢٣٥»
- ٦٨- ابن هشام، المعنى ح ٢ ص ٦٨٥، وراجع الرصي، شرح الكافه ح ٤ ص ١٣٨
- ٦٩- سورة الأعراف «٧» من الآية «١٦»
- ٧- راجع الرصي، شرح الكافه ح ٤ ص ١٣٨
- ٧١- ديوانه ص ٥١٢ وشرح المفصل لابن بيش ح ٨ ص ٨ و٩ ص ١٠٣ والمغرب ح ١ ص ١١٥، وشرح حمل الرحاحى لابن عصفور ح ١ ص ٣٠٦، ورفض المنابى ص ٣٢٠، ومعنى اللبس ح ١ ص ٢ و١ ح ٢ ص ٤٧٣، وشرح شواهد المعنى للسوطى ح ١ ص ٣١١ وشرح أساب معنى اللبس للعدادى ح ٢ ص ٢٨٩، واللبس في الديوانا بالرواه الناله أعصون الرسوم ولا يحسا كلامكم على ادن حرام ولا شاهد في هذه الرواه
- ٧٢- راجع الرصي، شرح الكافه ح ٤ ص ١٣٨
- ٧٣- سورة القرة «٢» من الآية «٢٢٠»
- ٧٤- ابن هشام المعنى ح ٢ ص ٦٨٥
- ٧٥- راجع ابن حنى، الحصانص ح ٢ ص ٣١٠، ٤٣٥، والمحسب ح ١ ص ٥٢، وابن هشام، المعنى ح ٢ ص ٦٨٦، والسطوى، شرح شواهد المعنى ح ٢ ص ٩٦٤، والعدادى شرح اساب المعنى ح ٨ ص ٨٦، والأشموى شرح الالفه ح ٢ ص ٩٥
- ٧٦- ابن حنى الحصانص ح ٢ ص ٣١٠
- ٧٧- بسنة الدينورى المحفص العصبى في أدب الكاتب ص ٣٩٥ والبيت في المصنح ح ٢ ص ٢١٨ بلاسنة، وهو كذلك في المحسب ح ١ ص ٥٢، ٣٤٨، وفي شرح المعصل لابن بيش ح ١ ص ١٢٠ برواه (بعمير الله اعحنى رصاهها)، وفي الأنصاف ح ٢ ص ٦٣٠ عمر مسوب، وكذلك هو في شرح السهبل لابن مالك ح ٣ ص ١٦٠ وبرواه (لعمرا أنك أعحنى رصاهها) وفي شرح الرصي على الكافه ح ٤ ص ٢٧٢، ٣٢١ عمر مسوب وكذلك في الأرهه ص ٢٨٧، ورفض المنابى ص ٤٣٤، والمعنى ح ١ ص ١٤٣ و١٤٣ ص ٦٧٧، وقد بسنه السيوطى للمحفص بن حمير العصبى وراجع شرح شواهد المعنى ح ١ ص ٤١٦، وقد ذكرنا هذا الست في ص ٤٢٩
- ٧٨- ابن حنى الحصانص ح ٢ ص ٣١١

## ظاهرة التضمين

- ٧٩- مؤخر جريح هذا البيت في ص ٤٢٩، وص ٤٧٨.
- ٨٠- ابن جني. المحتسب ج ١ ص ٥٢-٥٣، وراجع ابن هشام المغني ج ٢ ص ٦٧٧.
- ٨١- سورة طه «٢٠» الآية «٧١».
- ٨٢- الزمخشري، المفصل ص ٢٨٤.
- ٨٣- يعني: فليست «في».
- ٨٤- البيت لعنترة بن شداد العيسبي، وراجع ديوانه ص ١٩٢، وأدب الكاتب ص ٣٩٤، وشرح القصائد المشهورات للنحاس ج ٢ ص ٥١٨، والمغني ج ١ ص ١٦٩.
- ٨٥- شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٢١.
- ٨٦- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ٨٧- البيت في أدب الكاتب ص ٣٩٤ غير منسوب، وكذلك في المقضب ج ٢ ص ٣١٨، ونسبه ابن جني الى امرأة من الأعراب. راجع الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ٨٨- ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
- ٨٩- لم اعثر على قائلها، وراجع أدب الكاتب ص ٤٠٠. والخصائص ج ٣ ص ٣١٤.
- ٩٠- ابن جني الخصائص ج ٢ ص ٣١٥.
- ٩١- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٦».
- ٩٢- الزمخشري. الكشاف ج ١ ص ٢٦٨-٢٦٩، وابن هشام. المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
- ٩٣- سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥١، وراجع ص ١٥٩.
- ٩٤- المهدياني، مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٤١.
- ٩٥- الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ٢١٥.
- ٩٦- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٥٩».
- ٩٧- العكبري، التبيان في اعراب القرآن ج ١ ص ٢٠٨.
- ٩٨- ابن هشام المغني ج ٢ ص ٥٣٠.
- ٩٩- سورة البقرة «٢» من الآية «٢٤٩».
- ١٠٠- الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٩٥.
- ١٠١- سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥٠-٥١.
- ١٠٢- السيرافي، شرح كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٨٧-٢٨٨.
- ١٠٣- راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
- ١٠٤- سورة الاحقاف «٤٦» من الآية «١٥».
- ١٠٥- ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
- ١٠٦- سورة النساء «٤» من الآية «٧٩».
- ١٠٧- يعني: دخلت الباء.
- ١٠٨- ابن هشام. المغني ج ١ ص ١٠٦.

\* \* \*